

متطلبات تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحديات الاقتصادية المعاصرة

- دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والمغربية -

الأستاذ: بوعقل مصطفى الدكتورة: مباركي سمرة أ.د. بن سعيد محمد
مخبر تسيير المؤسسات
جامعة جيلالي ليايس - سيدي بلعباس - الجزائر

الملخص:

تحاول هذه الدراسة إبراز المداخل الاستراتيجية الحديثة لدعم و تنمية القدرة التنافسية مع الوقوف على برامج التأهيل ووسائل الدعم من خلال إجراء دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والمغربية، بالإضافة إلى محاولة تقييمها وتبيان انعكاساتها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. وقد خلصت الدراسة إلى أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من جملة من المعوقات التي تحول دون قدرتها على النمو، الاستثمار والمزاحمة في الأسواق المحلية والدولية، نظرا لكونها تفتقد إلى عدة مقومات كالرقابة والتطوير والفعالية، الأمر الذي يستدعي تكاثف الجهود على المستويين الكلي والجزئي قصد مجاراة واقع بيئة الأعمال الدولية. الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال الدولية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القدرة التنافسية، برنامج التأهيل.

Abstract:

In this study, we try highlighting the new strategic approaches for supporting and developing the competitiveness and standing on the upgrading programs and means of support through a comparative study between the Algerian and Moroccan experiences, as well as an attempt to evaluate them and to show their implications for the performance of the Algerian SMEs. The study concluded that this latter is still suffering from a number of obstacles preventing their ability to grow, such as investment and competition in local and international markets. For they lack several elements as control and development and effectiveness. hence, the need calls for intensified efforts at the macro and micro levels in order to keep up with the changing international business environment.

Key words: International Business Environment, Small and Medium Enterprises, Competitiveness, Upgrading Program.

مقدمة:

إن الخصائص التي تتميز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجعلها قادرة على الاستجابة للفرص السوقية بفضل مرونة التقنيات المستخدمة في تسيير نشاطاتها، كما أن صغر حجمها كلها القاعدية يتيح لها التواجد في شتى الأسواق المحلية والدولية، إضافة إلى أنها تتيح فرص استثمارية أكثر استقطابا نظر الحزم أساليب المتواضع عالا زمل استغلالا لمشروعات، إلا أن فرضا المؤسسات والمتوسطة لمكانتها في ظل هذا الظرف فيستدعي التحكم في الجزئيات التي تؤدي بطريقة أو بآخر إلى خلق سياسات للرفع من تنافسيتها وتسطير أطر لتحسين أدائها.

وعلى غرار باقي الدول أدركت الجزائر أن الخوض في مسألة دعم وتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعد أحد رهاناتها التي قد تحدد مصير الاقتصاد عامة ومستقبل المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة خاصة، لاسيما كونها الدول التي كانت تنبذ نظاما اقتصاديا قديما ماضية، هي اليوم مجبرة على مجاراة وتحديث معطياتها وسلوكياتها مؤسساتها متقطعة شواطا متقدمة في الاقتصاد الرأسمالي، ولها خبرة معتبرة في مجال النشاطاتها، وتحظى بعناية كبيرة من أجل هاتما لمشرفة على تنميتها والسهر على نجاحها.

وعلى إثر التحولات المتسارعة نحو اقتصاد المنافسة والابداع والمعرفة وتنامي تداعيات العولمة على اقتصاديات الدول وعموما والجزائر خصوصا تتبلور معالم الإشكالية المصاغة في السؤال الرئيسي التالي:

• ماهي الأسس والمناهج الواجب اتباعها قصد دعم وتنمية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة؟
أهمية الدراسة:

تكتسب أهمية البحث في الوقوف على إشكالية مواجهة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية للتحولات الاقتصادية العالمية والتي قد تكون عاملا حاسما في تحديد مصيرها، فضلا عن ضرورة تكثيف جهودها للبحث عن أساليب استراتيجية تمكنها من تعزيز قدرتها التنافسية والصمود أمام اختبار مزاحمة المنشآت الأجنبية في بيئة أعمال تتسم بالسرعة، الديناميكية والتغير المستمر.

أهداف الدراسة:

- إبراز المداخل الاستراتيجية الحديثة لدعم وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - إجراء دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والمغربية في ترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
 - تبين الإجراءات والبرامج المسطرة في إطار تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وتعزيز قدرتها التنافسية؛
 - محاولة تقييم برامج الدعم واستعراض انعكاساتها على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.
- منهج الدراسة:

إن متطلبات الموضوع اقتضت الاعتماد على المنهج الوصفي في استعراض معالم بيئة الأعمال المعاصرة وأهم التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، كما تم استخدام المنهج المقارن في إجراء دراسة مقارنة بين التجربتين الجزائرية والمغربية، كما تم اللجوء إلى المنهج التحليلي من خلال تقييم أثر التدخلات الحكومية على دعم إطار التنافسية في الجزائر.

هيكل الدراسة:

وللإلمام بالموضوع والإحاطة بجزئياته تطرقنا لتقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- ملامح التحول في بيئة الأعمال الدولية المعاصرة؛
- دراسة مقارنة بين التجربتين المغربية والجزائرية في تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تقييم التدخلات الحكومية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المحور الأول: ملامح التحول في بيئة الأعمال الدولية المعاصرة

1. تعريف القدرة التنافسية:

تتعلق التنافسية على مستوى الدولة بالقدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي¹. أما على مستوى القطاع فتعني قدرة القطاع

¹ محمد عدنان وديع، القدرة التنافسية وقياسها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 24، ديسمبر 2003، ص 5.

الانتاجي على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، من ناحية الموردين والمستهلكين، فضلا عن حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.² في حين ترتبط التنافسية على مستوى المؤسسة: بقدرتها على جذب ودعم النشاطات التي تحقق التفوق والتميز على الآخرين.³ كما تعني قوة دافعة أو قيمة أساسية تتمتع بها المنظمة وتؤثر على سلوك العملاء في إطار تعاملهم مع المنظمة.⁴

2. الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2. إشكالية تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تتمثل صعوبة إيجاد تعريف موحد فيما يلي:⁵

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول وتباين الظروف الطبيعية والاقتصادية لكل منها؛
- تعدد وتنوع الأنشطة الاقتصادية؛
- تمايز اهتمام الحكومات بهذا القطاع نظرا لعدم وجود مؤشر معين لقياس حجمها.

2.2. المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2. المعايير الكمية: إن صغر أو كبر المؤسسة يتحدد بالاستناد إلى جملة من المؤشرات المحددة للحجم⁶، كما أن هذه المعايير تتناول الجوانب الكمية التي تصلح للأغراض الإحصائية والتنظيمية، إضافة إلى أنها ذات صبغة محلية كونها توضع في تماشي مع ظروف الدولة⁷، وتخص مجموعة من الترتيبات التقنية والاقتصادية.⁸

2.2.2. المعايير النوعية: إن العجز النسبي للمعايير الكمية في تحديد حجم المؤسسة الصغيرة والمتوسطة دفع بالعديد من الاقتصاديين للتفكير في اعتماد معايير نوعية أكثر مرونة وتناسقا مع المتغيرات البيئية التي تحيط بالمؤسسة.⁹

3.2. تعريف المشرع الجزائري: هي كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات تشغل من 1 إلى 250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها ملياري دينار جزائري أو لا يتعدى مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار جزائري، وهي تحترم معايير الاستقلالية.¹⁰

ثالثا - ملامح البيئة الاقتصادية المعاصرة

عرف العالم في العقود الأخيرة تغيرات عدة أصبغت على البيئة الاقتصادية ملامح جديدة تمثلت في:¹¹

² حسين عبدالمطلب الأسرج، آليات دعم القدرة التنافسية للصناعة العربية في ظل اقتصاد المعرفة، ص 11، متاح على الرابط:

<https://elasrag.wordpress.com/2012/08/11/> آليات دعم-القدرة-التنافسية-للصناعة-ال

³ ChosnielElikemOcloo, Selorm Akaba, David KwakuWorwui-Brown, Globalization and Competitiveness: Challenges of Small and Medium Enterprises (SMEs) in Accra-Ghana, International Journal of Business and Social Science, Vol. 5 No. 4 [Special Issue – March 2014], P 290.

⁴ كمال رزق، مسدور فارس، تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، الملتقى الدولي الأول حول "المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد"، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 22 و23 أبريل 2003، ص 5.

⁵ SELLEMI Ammar, Petite et moyenne industrie et développement économique, Edition SNED, Alger, 1985, p27.

⁶ سعد عبد الرسول محمد، الصناعات الصغيرة كمدخل لتنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1998، ص 16.

⁷ هالة محمد لبيب عني، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2004، ص 16.

* مباركي سمرة، تطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التغيرات البيئية الجديدة، أطروحة دكتوراه، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2013، ص 74.

⁸ فتحي السيد عبده السيد أحمد، الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية المحلية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 48.

⁹ مباركي سمرة، مرجع سابق، ص 74.

¹⁰ Loi n° 01-18 du 27 Ramadan 1422 correspondant au 12 Décembre 2001 portant la loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (PME).

- تنامي حدة التنافس الدولي؛
- انتهاج استراتيجيات التنافس؛
- تركيز المنافسة على عنصر الزمن؛
- التحول نحو اقتصاد المعرفة؛
- الاهتمام بالتصنيع المتقدم؛
- التركيز على رضا العملاء؛
- التوجه نحو إدارة الجودة الشاملة؛
- تزايد وتيرة الابتكار؛
- تعقد وتداخل مركبات بيئة الأعمال؛
- تطور سلوك المستهلك.

وأمام هذه المتغيرات أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه تحديات مضاعفة خصوصا وأنها تتميز بحساسيتها تجاه تقلبات المحيط، الأمر الذي يستدعي تفعيل تدخلات حكومية قصد دعم وتعزيز استقرارها واستدامتها.

المحور الثاني: دراسة مقارنة بين التجريبتين المغربية والجزائرية

فيتعزز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. دراسة التجربة المغربية في دعم وتحسين القدرة التنافسية:

1.1. الإجراءات المتعلقة بتطوير هذا القطاع:

إن الارتفاع المتصاعد لنسبة فشل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضعف مستوى تنافسية وقدرة إنتاجها أصبح من السمات المميزة لهذا القطاع بالمغرب، الذي بلغ درجة من المشاكل أضحت معه تدخل الدولة ضرورة ملحة ومستعجلة لإيجاد السبل الكفيلة لمعالجة سلبيات هذا الوضع. ويمكن تلخيص الملامح الكبرى للاستراتيجية التنموية بالمغرب في ثلاثة محاور هي كالآتي:¹²

- المحور الأول: وضع قوانين لتنظيم المقاولات والمصادقة على قانون الشغل.

- المحور الثاني: تحفيز وتهيئة المناطق الصناعية، وخلق مراكز جهوية للاستثمار.

- المحور الثالث: تأهيل للنسيج الإنتاجي وتشجيع استعمال التكنولوجيا والخصوصية.

وقد سعت المغرب لتأهيل وإنعاش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال جملة من السياسات والبرامج التي شملت:¹³

1.2.1. الإطار المؤسسي يقترح الميثاق وضع إطار مؤسسي جديد ومنسجم يضمن التطبيق الناجع للتدابير التي

سنتمها الدولة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ويتضمن هذا الإطار الموحد جهازين رئيسيين:

- جهاز تحديث الدولة وهو الوكالة الوطنية لإنعاش المؤسسات الصغرى والمتوسطة؛

- جهاز تنشؤ المؤسسات المعنية نفسها عبر تأسيس جمعيات تدعمها.

2.2.1. التدابير التحفيزية: ينص الميثاق على عدة تدابير تحفيزية لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة تخص

مختلف جوانبها ويمكن التمييز ضمن هذه التدابير بين صنفين رئيسيين:

- التدابير التي تتعلق بالمساعدة المقدمة مباشرة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؛

- تدابير خاصة ببعض الإمتيازات التي تستفيد منها هذه المؤسسات بصورة غير مباشرة والناتجة عن تدابير جبائية.

¹¹ نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الاسكندرية للكتاب، 1998، ص 17-23.

¹² غدير أحمد سليمة، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة في الجزائر، دراسة حالة الجنوب الشرقي (ورقلة، الوادي، غرداية)، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2017، ص 160.

¹³ دومي سمراء، عطوي عبد القادر، التجربة المغربية في ترقية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الدور التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، 25-28 ماي 2003، ص 16.

1.2.2.1. تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة: فغالبا ما تكون الرسملة الذاتية لهذه المقاولات جد ضعيفة، والدراسة الأولية غير كافية لتحديد تكاليف المشروع بالنظر لنوعيته، والحصول على القروض البنكية جد صعبة بسبب درجة المخاطر الأكثر احتمالا التي تمثلها بالنسبة للبنك هذه المقاولات. وينص الميثاق على إنشاء عدة هيئات للمساهمة في حل هذه الإشكالات المرتبطة بتمويل المقاولات الصغرى والمتوسطة.

2.2.2.1. تحسين البنيات التحتية الأساسية للاستقبال والبنيات التكنولوجية: تم وضع برنامج وطني في أوائل الثمانينات، لإحداث مناطق صناعية عبر مختلف جهات الوطن نوفي هذا الصدد فقد تم إنجاز 71 منطقة صناعية موزعة على التراب الوطني، منها 456 منطقة مجهزة تغطي ما يفوق 2000 هكتار وتوفر ما يزيد على 7000 قطعة أرضية رهن إشارة المستثمرين، في حين أن هناك 25 منطقة صناعية في الطور التجهيز تبلغ مساحتها حوالي 900 هكتار مقسمة إلى حوالي 4000 قطعة أرضية.

3.2.2.1. دعم القدرة التنافسية: وسعيا منها إلى دعم تنافسية المؤسسات فإن المجهودات مركزة على مصاحبة المؤسسات في مسلسل إعادة تأهيلها وفي هذا السياق فإن وزارة الصناعة تتابع برنامج إنعاش الجودة الذي يشكل الوسائل الناجعة للتنمية الاقتصادية وعنصر حيوي في القدرة التنافسية للمؤسسات. ومن بين الإجراءات التي تم الشروع في إنجازها نذكر:

- التوعية بأهمية نظام الجودة والحصول على شهادة المطابقة لمواصفات الجودة.
- تقوية نظام مراقبة الجودة.

4.2.2.1. تقوية دور المغرب بالخارج: من أجل تحفيز الصادرات وتقوية حضور المغرب بالخارج، فإن الجهود منكبة على خلق الوكالة المغربية لتنمية الاقتصاد المغربي في الخارج وتقوية فعالية الدبلوماسية الاقتصادية وإصلاح نظام تحفيز الصادرات وإعداد برنامج طويل المدى لتكثيف مشاركة المغرب في مختلف التظاهرات التجارية بالخارج، وكذلك متابعة تبسيط الإجراءات المرتبطة بالتجارة الخارجية.

3.1. هياكل تحسين وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:¹⁴

1.3.1. مراكز وجمعيات التكوين، الإرشاد والتوجيه: هيبنيات استقبل للمرافقة للمشروع ابتداء من الفكرة إلى غاية تحقيقها:

- | | | |
|-------------------|-----------------------|------------------------------|
| • التكنوبارك | • DareInc. | • شبكة حاضنات الأعمال |
| • Eirene 4 Impact | • جمعية سيدات الأعمال | • الشبكة المقاولاتية بالمغرب |
| • Impact Camp | • Enactus | • مركز القادة الشباب |

2.3.1. برامج الدولة المساعدة على تطوير المقاولات:

- | | | |
|-----------------|------------------------------|------------------------|
| • برنامج مساندة | • برنامج تطوير | • برنامج إنطلاق |
| • برنامج امتياز | • الخدمات التكنولوجية للشبكة | • برنامج استثمار - نمو |

ة

3.3.1. آليات وصناديق الضمان: الهدف من الضمان هو تسهيل الحصول على تمويل للشركات وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة. الضمان يتم من خلال تقاسم المخاطر التي يتحملها البنك والمستثمر.

- | | | |
|-----------------|-----------------------------|---------------|
| • الضمان السريع | • ضمان رأس المال الاستثماري | • IDM استثمار |
|-----------------|-----------------------------|---------------|

¹⁴ منشورات دار المقاولاتية المغربية متاحة على الرابط التالي:

2. دراسة التجربة الجزائرية في دعم وتحسين القدرة التنافسية:

1.2. المنهجية المتبعة قصد دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: إن القانون 01-18 المؤرخ في

12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتكز

على تسعة محاور تضمنت مجموعة إجراءات تعكف وزارة الصناعة والصغيرة والمتوسطة في تنفيذها، وتمثل هذه المحاور في:

- إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات
- تأسيس هياكل وآليات تمويلية جديدة
- تنصيب خلايا لتقوية الإطار الإداري
- إنشاء منظومة معلوماتية
- ترقية المناولة وتعزيز الشراكة مع الأجانب
- ترقية المنظمة لهذا المجال.
- تفعيل الحوار والتشاور ومشاركة جميع الفاعلين
- ترمين وتعزيز استقطاب التعاون الدولي
- تسوية وضعية العقار وتشجيع الاستثمار
- ترمين البعد البيئي والالتزام باحترام المعايير

2.2. الاستراتيجية الوطنية لتأهيل بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: لقد أبدت الجزائر اهتمامها

بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تكريس استراتيجية وطنية شملها قانون الاستثمار 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016 وكذا قانون تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 02-17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، بالإضافة إلى تفعيل المراكزية القرار في منح القروض، وتشجيع فتح بنوك خاصة، كما تم رصد 10 ملايين دولار كندي قصد تكوين مسيرين أكفاء، حيث سجل إنجاز 72 عملية، منها 60 عملية خصصت لمسير المؤسسات العمومية. كما خصصت الوزارة من خلال برنامج التعاون الجزائري الألماني "Pme/Conform" ما يقارب 3 ملايين مارك ألماني. وفي إطار تأهيل الجانب الإداري فقد استفاد هذا القطاع من غلاف مالي قدره 04 مليار دينار في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2009-2005.

ومن جهة أخرى فقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة بإعداد برنامج خاص لإعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، والذي بدأ تنفيذه شهر أوت 2005، وتم تخصيص لهذه العملية غلاف مالي بحجم 27 مليار دينار جزائري. كما تم اعتماد مخطط وطني للصيانة المستمرة للطرق والموانئ والمطارات، وتجديد الحضرة الوطنية لسكك الحديدية، بالإضافة إلى فتح مجال أمام القطاع الخاص لفتح ورشات لقطع الغيار ومؤسسات الأشغال وزيادة كفاءتها.¹⁵

3.2. البرامج المسطرة لدعم وتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: تضمنت جملة البرامج ما يلي:

1.3.2. البرنامج الوطني للتأهيل الصناعي:

يسعى البرنامج الذي تشرف عليه وزارة الصناعة إلى دعم ومراقبة المؤسسات الصناعية العمومية منها والخاصة لترقية التنافسية الصناعية وذلك بتحسين كفاءات المؤسسات الصناعية وتهيئة محيطها بتكثيف جميع مكوناتها من أنشطة مالية، مصرفية، إدارية، جبائية واجتماعية.¹⁶

2.3.2. برنامج الوزارة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: يسعى لتحقيق ما يلي: - تطوير نظام الإنتاج، - تطوير وتحسين كفاءات الافراد، - العمل على تحسين النوعية وتسييرها، - الاهتمام بالبحوث التسويقية، - تطوير الشراكة.

¹⁵ قوريش نصيرة، آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، المنظم من طرف جامعة حسية بن بوعلي، الشلف يومي 17 و18 أبريل 2006، ص 1052.

¹⁶ رايس حدة، نوي فطيمة الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة - دراسة حالة الجزائر، الملتقى الوطني حول استراتيجيات المنظمات المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة ورقلة، يومي 18-19 أبريل 2012، ص 10.

3.3.2. برنامج ميدا (MEDA) لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التعاون الدولي: تم تخصيص ما لا يقل عن 62.9 مليون أورو كغلاف مالي، والذي بدأ تطبيقه منذ جويلية 2002 حتى أكتوبر 2007، أي مدة صلاحية تقدر بـ 5 سنوات.¹⁷

4.3.2. برنامج الهيئة التقنية الألمانية (GTZ): ينبثق هذا البرنامج عن تعاون جزائري ألماني في نطاق الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية، ويهدف إلى الرفع من تنافسية المؤسسات، وتأهيلها لاقتحام الأسواق الأجنبية والتكوين في مجال التسيير.

5.3.2. التعاون مع البنك العالمي: وذلك من خلال البرنامج "شمال إفريقيا للتنمية المؤسسات" (NAED) والذي تديره المؤسسة المالية الدولية (SFI) وقد خصص في إطار هذا البرنامج 20 مليار دولار خلال 5 سنوات.¹⁸

6.3.2. التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية: تم منح المساعدة المالية لتعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة¹⁹، وإنشاء ورشة حول ترقية التمويلات بالاشتراك مع كل من ماليزيا، اندونيسيا وتركيا، تحت غطاء مالي قدره 1.5 مليون دولار.

7.3.2. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (ONUDI): بدأت العمل في الجزائر في 1999 ضمن برنامج تطوير التنافسية

وإعادة الهيكلة الصناعية، الذي خصص 8 مؤسسات عمومية و 40 مؤسسة صغيرة ومتوسطة. وتعمل على تقديم مساعدات فنية لتأهيل هذه المؤسسات في الصناعة الغذائية، بإحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات التشخيص.²⁰

8.3.2. التعاون الثنائي:

• التعاون الجزائري الألماني: تضمن هذا التعاون مشروع إرشاد بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3 ملايين أورو، تم تكوين 50 متخصصو 250 عوناً مرشداً، إضافة إلى غلاف مالي يقدر بـ 2.3 مليون أورو بهدف ترقية الحركة الجمعوية بالمؤسسات.

• التعاون الجزائري الكندي: قصد تحسين شروط تنافسية القطاع الإنتاجي وتمتد توقعات اتفاق بين ممثلات الخارجية الجزائرية والوكالة الكندية للتنمية الدولية بتكلفة إجمالية تقدر بـ 7.4 مليون دولار لمدة سنتين.

• التعاون الجزائري الإيطالي:

تم التوقيع بين وزير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية والوزير الإيطالي للنشاطات الإنتاجية في أبريل 2002 من أجل إقامة علاقات تبيّن رجالات الأعمال لالجزائريين ونظرائهم الإيطاليين.

• التعاون الجزائري النمساوي:

تم الاتفاق بين البنك الوطني الجزائري والبنك المركزي النمساوي في إطار الاستفادة من قرض بقيمة 30 مليون أورو وموضوع تحت تصرف المتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل الواردات.

¹⁷ AZOUAOU Lamia, « la politique de mise à niveau des PME Algériennes : Enlisement ou nouveau départ ? » VIème colloque international, 21-23 juin 2010, Tunisie, p8.

¹⁸ عبد الحق بوعتروس، محمد دهان، تمويل عمليات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 21/22 نوفمبر 2006، ص 9.

¹⁹ قوريش نصيرة، مرجع سابق، ص 1056-1057.

²⁰ منى مسغوني، نحو أداء تنافسي متميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 131.

²¹ قدي عبد المجيد، دادن عبد الوهاب، محاولة تقييم برامج وسياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات - دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة بسكرة، يومي 21/22 نوفمبر 2006، ص 8-9.

9.3.2. برنامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال (PME2): في مارس 2008 تم التوقيع على تطبيق برنامج آخر بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، والذي جاء تكملة لبرنامج "EDPME" تضمن تقديم دعم مباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال مساعدتها لتكثيف استعمال التكنولوجيا المعلومات والاتصال. صالوإرساء نظام للجودة علمستوتلكالمؤسسات²².

4.2. هيئات وهياكل دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.4.2. الهياكل التنظيمية:

قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات لتنظيمات تسهر على تقديم المساعدة اتوالدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها خصوصا في مرحلة التأسيس وبداية النشاط، ومن أهمها:

- وزارة الصناعة والمناجم
- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
- المديرية العامة لإعادة الهيكلة
- الوكالة الوطنية للتنافسية الصناعية
- الوكالة الوطنية للشباب
- المجلس الوطني للمكفترقية المناولة
- المجلس الوطني للتشاور من أجل تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- المجلس الوطني للاستثمار

2.4.2. الهياكل المالية: سخرت الجزائر في إطار دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أجهزة ذات طابع تمويلي تشرف على تأطير المشاريع من حيث توفير الخدمات المالية ودراسات الجدوى، بالإضافة إلى تأمين مصادر التمويل اللازم لتسيير أنشطتها، لا سيما وأن هذا النمط من المؤسسات يعاني ضعف القدرة الذاتية على التمويل وأكثر حساسية لتقبات السوق وأثار المنافسة الحادة، ومن بين أهم هذه الهياكل نذكر:

- صندوق الانطلاق
- صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- صندوق قترقية التنافسية الصناعية
- صندوق ضمان قروض استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

3. النتائج المحصلة من مقارنة التجربة المغربية بالتجربة الجزائرية في دعم وتعزيز القدرة التنافسية:

من خلال دراسة التجريبتين المغربية والجزائرية في إطار دعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن استخلاص

الجدول رقم (1)، والذي يوضح بعض الممارسات الجيدة التي يمكن اقتباسها لترقية ودفع وتيرة هذا الإطار في الجزائر:

الجدول (1): مقارنة بين التجريبتين المغربية والجزائرية في دعم وتطوير القدرة التنافسية

معايير المقارنة	التجربة المغربية	التجربة الجزائرية
الرتبة دوليا	المنتدى الاقتصادي العالمي: 71 / سنة 2017	المنتدى الاقتصادي العالمي: 86 / سنة 2017
المستوى	ممارسة أنشطة الأعمال: 68 / سنة 2017	ممارسة أنشطة الأعمال: 156 / سنة 2017
المحاور المستهدفة	الفئة الثالثة: اقتصاديات تدفعها الفاعلية	الفئة الثانية: مرحلة انتقالية من اقتصاديات تدفعها عوامل طبيعية إلى اقتصاديات تدفعها الفاعلية
الاستراتيجية المتبعة	وضع إطار مؤسسي لتأسيس ودعم، سند إداري تشجيعية ذات طابع مالي، عقاري وإداري	إعادة التأهيل وتوفير مصادر التمويل، تشجيع الخصخصة، التعاون الدولي
البرامج المسطرة	التركيز على معايير الجودة والتوجه نحو الاستثمار في مداخل الإبداع والابتكار، وتنمية الوعي المافالاتي	تهيئة المناخ الاستثماري وترقية النظام المصرفي، الجباني وتكوين العنصر البشري
هياكل الدعم	التركيز على استقطاب الشراكات الأجنبية، اكتساب الخبرة، خلق أفضل استجابة مع بيئة الأعمال	التركيز على تأهيل المداخل الوظيفية كالإنتاج والتسويق، المالية، والموارد البشرية
المراقبة	أجهزة تمويل متخصصة، تنصيب مراكز للإبداع، تهيئة نشاط التوعية والتجسيس، خلايا اليقظة	تداخل الأهداف، عدم مراعاة الخصوصيات، ضعف التنسيق والرقابة، ضعف التأطير والمراقبة

²² عبد الكريم سهام، سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج "PME2"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 12.

التوجهات	تشخيص طاقات وكفاءات المشروع ثم توجيه نحو القطاع الأمثل	أغلب المؤسسات تنشط خارج المجالات الحيوية كالطاقة والفلاحة
المقاولاتية	التركيز على المناولة الصناعية المرتبطة بالصناعات الأجنبية وخاصة منها الأوروبية	صناعات تركيبية في ظل التخطيط لإنشاء أقطاب صناعية متخصصة (مكانيك، صناعة الغذائية..)
عوامل الدفع	استقرار الاقتصاد الكلي، تطور البنية التحتية، فعالية سوق العمل السلع، تقدم جودة التكنولوجيا	احتياطيات الطاقة الوطنية الخام، انخفاض الدين العمومي، اتساع حجم الأسواق، التعليم الأساسي والثانوي
مؤشرات التنافسية	مشاركة المرأة في العمل، جودة نظام التعليم، فرق التدريب، العلاقة بين الجامعة والشركات، عوائق التجارة، التمويل، البيروقراطية والفساد، الضغط الضريبي، ضعف الإبداع، ضيق الأسواق	إجراء ابتداء النشاط التجاري، مشاركة المرأة في العمل، توافر الخدمات المالية، استيعاب الشركات للتكنولوجيا
المشاكل	التمويل، البيروقراطية والفساد، الضغط الضريبي، ضعف المهارات، التكوين والإبداع، ضيق الأسواق	صعوبة الحصول على التمويل، البيروقراطية والفساد، الضغط الضريبي، ضعف الإبداع وتأكل البنية التحتية

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على المعطيات السابقة

كما يمكن مقارنة التجربتين المغربية والجزائرية من خلال مؤشرات بعض الهيئات الدولية كالبنك العالمي والمرصد العالمي للمقاولاتية، والجدول التالي يمثل الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات في الجزائر:

الجدول (2): مقارنة بين الإجراءات المتعلقة بإنشاء المؤسسات في الجزائر والمغرب

المؤشر	الجزائر		المغرب	
	2015	2010	2015	2010
إنشاء المؤسسة (المرتبة)	136	154	128	71
عدد الإجراءات	14	13	06	05
عدد الأيام	24	22	12	11
التكلفة (الإيرادات للفرد)	12.1	11	16.5	9.2

المصدر: تقارير ممارسة أنشطة الأعمال 2010 و2015.

من خلال نلاحظ أن الجزائر أقل تميزا بالنسبة لغالبية الإجراءات المتعلقة بالمقاولاتية، يتمثل المؤشر الرئيسي في عدد الإجراءات الإدارية لتسجيل مؤسسة جديدة، حيث أنه في الجزائر يستغرق 13 إجراء لتسجيل مؤسسة جديدة، هذا الرقم هو ثلاثة أضعاف تقريبا ما يحدث في المغرب (5 إجراءات)، بالنسبة لمعالجة الإجراءات من قبل الهيئات المختصة في الجزائر تدوم 25 يوما، أما في المغرب فهذه العملية تستغرق مدة 12 يوما فقط كافية لمعالجة الإجراءات. هذه النسب لم تشهد تحسنا كبيرا مقارنة بسنة 2010 وهو ما يفسر بطء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر مقارنة بالمغرب، وذلك بسبب صعوبات تتعلق نظريا بتعدد الإجراءات الإدارية، حيث كان يجب على المقاول الجزائري استكمال 14 إجراء مختلفا في عملية طويلة نسبيا (25 يوما)، تكلفة تسجيل الأعمال التجارية بالنسبة من الناتج الوطني الإجمالي للفرد (PBN/للفرد) هو 12% في الجزائر، وبلغت 11.5% في المغرب.

الجدول (3): مقارنة بين وتيرة النشاط المقاولاتي في الجزائر والمغرب

الدولة	معدل المقاولاتية الناشئة (%)	معدل امتلاك مؤسسة جديدة %	نشاط في مرحلة الانطلاق (%)	معدل مؤسسة موجودة (%)	نشاط مقاولاتي متقطع (%)	تحفيز من خلال الضرورة (%)
الجزائر	11.3	5.6	16.7	4.7	7.9	18
المغرب	6.9	9.4	15.8	15.2	3.7	25

المصدر: مستخرج من تقرير GEM 2013.

وأخيرا يمكن ملاحظة أن ظروف إنشاء المؤسسات لا تزال بعيدة عن المستوى الأمثل في الجزائر والنشاط المقاولاتي يختلف من بلد إلى آخر، حيث أظهرت دراسة لـ (GEM 2013) الصادرة عن المرصد العالمي للمقاولاتية أن الجزائر لديها نسبة إنشاء المؤسسات تصل إلى 11.6% مع معدل ملكية 5.6%، هذه المعدلات مرتفعة نسبيا مقارنة مع المعدلات الموجودة في المغرب. ويلاحظ أيضا أن الأنشطة المقاولاتية معظمها في مرحلة الانطلاق (16.7%) مقابل 4.7% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة، وهذا يؤكد صعوبة استمرارية واستدامة المؤسسات التي تم إنشاؤها. أما في المغرب فالمعدل متوازن بشكل عام، وعلاوة على ذلك، نلاحظ أن الجزائر لديها نسبة عالية (7.9%)

من أنشطة مقاولاتية متقطعة، وهذا المعدل أقل من ذلك بكثير في المغرب. وهو ما يفسر ضعف الاستراتيجية المنتهجة من قبل الجزائر في دعم وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى تعقد بيئتها الداخلية والخارجية.

المحور الثالث: تقييم التدخلات الحكومية في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1. تقييم المؤشرات الديمغرافية للمؤسسات:

عرف عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع نهاية سنة 2016 تطورا ملحوظا، حيث تم إحصاء أكثر من 786 989 مؤسسة، بمعدل نمو يقدر بـ 43% مقارنة بالعدد المسجل سنة 2012 والبالغ 550 511 مؤسسة، وخلاف ذلك فقد شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية انخفاضا من 557 مؤسسة سنة 2012 إلى 390 مؤسسة سنة 2016 بفارق يقدر بـ 167 مؤسسة أي ما يعادل 23%، أما المؤسسات الحرفية فقد ارتفع عددها من 160 764 مؤسسة خلال سنة 2012 ليصل إلى 235 242 مؤسسة في نهاية 2016 بمعدل يزيد عن 43% وهو ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (4): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2012 – 2016

مؤسسات	2012	2013	2014	2015	2016
خاصة	550 511	578 586	656 949	716 895	786 989
عمومية	557	547	542	532	390
حرفية	160 764	168 801	194 562	217 142	235 242
المجموع	711 832	747 934	852 053	934 569	1 022 621

SOURCE: Direction des systèmes d'information et des statistiques, ministère de l'industrie, de la PME et de la promotion de l'investissement. Bulletin d'information n°30,28,26,23,22

3. تقييم ظروف تحسين وترقية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

هناك العديد من الثغرات تضعف تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثل الاقتصاد غير الرسمي، وتزييف الممارسات وإساءة استعمال المناصب، كما أن التزوير أصبح يمس أغلب المنتجات والعلامات التجارية الأجنبية والمحلية، فعدد قليل من العلامات التجارية الأجنبية القوية مسجلة في المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية (INAPI)، وهذا يدل على سياسة التراخي ضد التزوير، ففي 31 ديسمبر 2006، تم تسجيل 78309 فقط العلامات التجارية الأجنبية القوية مع INAPI.

هناك عوامل أخرى تكبح المنافسة ولكن بطريقة غير مباشرة، هي بالخصوص اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ونظرا للمزايا النسبية للمؤسسات الأوروبية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية سوف تواجه المزيد من الصعوبات، حيث أكد "ناصر علي باي"، عضو بالمجلس الاستشاري الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمنتدى المجاهد في 19 يناير 2008 على تسجيل عجز مالي قدره 600 مليون دولار سنويا، وحسبه، فإن هذا العجز سوف يصل إلى 3 مليارات دولار في عام 2017.²³

4. تقييم فعالية هيئات دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

وفقا للتقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2015 فإن معالجة إشكالية فعالية هياكل دعم التنافسية تشمل ثلاث نقاط هي:²⁴

²³ فوجيل محمد، دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر – دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه، جامعة ورقلة، 2016، ص 188.
²⁴ لطرش الطاهر، المؤسسات المتوسطة والصغيرة: تحليل بعض عوامل النجاح، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر - الفرص والعوائق، جامعة محمد خيضر بسكرة، ماي 2011.

1.4. عدم وضوح الهدف:

تهدف برامج وسياسات وهياكل الدعم في الجزائر إلى إنشاء مؤسسات صغيرة، هدفها الأساسي هو توفير مناصب عمل لحل مشكلة البطالة في الجزائر إلا أن هناك مفارقات واضحة بين الأهداف السياسية المعلنة والأبعاد النظرية للموضوع من حيث أن هذه الهيئات تعتبر آلية للتشغيل أم سياسة مدروسة للمقاولاتية، كما أن النقطة السلبية الثانية التي تضعف هذه السياسة هي عدم دقة ووضوح أهداف المجهودات الحكومية لإنشاء المؤسسات، فالمصالح الحكومية المعنية لا تذكر العدد المرجو خلقه من المؤسسات بواسطة دعم الدولة، ولا تعطي جدولا زمنيا، ولا تبين حتى أي القطاعات المستهدفة لتدعيمها بمؤسسات جديدة.

2.4. ضخامة الأموال المخصصة للاستثمار وضعف المرافقة:

- عدم التوافق بين قيمة الأموال المستثمرة وطبيعة المشاريع والمؤسسات المنشأة في إطار الوكالة من حيث اقتصار نشاطاتها على الخدمات (النقل، الإطعام...) التي لا تحتاج في طبيعتها إلى استثمارات كبرى.
- القدرة على توليد الأفكار والابتكار واتساع الرؤية وتصميم البرامج لتجسيد المشاريع هو القيمة الأكبر في نجاح المؤسسة، حيث يتحول التمويل إلى أداة مساعدة على التنفيذ.

- إن اعتماد تمويل المشاريع بهذا الشكل سوف يؤدي إلى إتاحة الوصول إلى مصادر التمويل بسهولة ووفق ضمان لا يستجيبان إلى القواعد الاقتصادية، مما يؤدي إلى اندفاع الأفراد نحو الاستفادة من هذه الوضعية، التي لا تختلف عن المنطق الريعي.

3.4. عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني في الجزائر:

- هناك عدة أسباب تبين مدى التباعد بين الواقع الاقتصادي والاجتماعي وفلسفة هيئات الدعم أهمها:
- توفر بدائل متاحة للاستثمار في الجزائر تتمثل أساسا في الإمكانات المتاحة في المحروقات والشركات البترولية وغيرها، والتي تشكل بدائل أكثر جاهزية لتحقيق النمو وتوفير مناصب الشغل وتحقيق التنمية بشكل عام، فالبلدان الرائدة في اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كتوجه استراتيجي للتنمية سلكت هذا النهج في ظل ظروف مختلفة، إما بسبب عدم توفرها على إمكانات موارد طبيعية أو بسبب تشبع أسواقها واستغلال مواردها وإمكاناتها الطبيعية (الفلاحية، الصناعية...)، مما أدى إلى اعتماد الإبداع والمؤسسات الصغيرة كبديل آخر للتنمية.
- عدم ملائمة التمويل مع فئة معتبرة من الشباب الجزائري الذي يرغب في الحصول على قروض خالية من الفوائد الربوية التي لا تتوافق مع الدين الإسلامي للمجتمع الجزائري.

الخاتمة:

لقد انتهجت الجزائر عدة إجراءات هيكلية شملت تأهيل المحيط القانوني والإداري وإنشاء هيئات تشرف على دعم وتأطير المشاريع وتسخير الأجهزة المصرفية والجبائية بهدف تفعيل التمويل وزيادة التحفيزات فضلا عن عقد جملة من اتفاقيات الشراكة التي تصب بالدرجة الأولى في تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من أدائها. وبالرغم من أن هذه المجهودات خلفت أثرا إيجابيا نسبيا إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى التنافسية الدولية المنشودة.

نتائج الدراسة:

- عرفت المؤشرات الديمغرافية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا بلغ أزيد عن 43% خلال الخمس السنوات الأخيرة.

• إن افتقار قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعوامل الدفع المتقدمة والمستدامة جعلها غير قادرة على النمو والمزاحمة، كما أن ضعف الاستراتيجية الحكومية ولد محدودية ونسبية في نجاعة برامج التأهيل مما جعلها بعيدة عن الأهداف التنموية المنشودة.

• تعود أسباب ضعف فعالية هيئات دعم التنافسية إلى اعتبارات تتعلق بعدم وضوح الأهداف، ضخامة الأموال المخصصة للاستثمار وضعف الرقابة والمرافقة، بالإضافة إلى عدم مراعاة خصوصيات الاقتصاد الوطني.

• تتعلق المؤشرات التنافسية الأسوأ أداء في الجزائر بتعقد إجراءات بدء النشاط والمقاولاتي، ضعف مشاركة المرأة في العمل، غياب الخدمات المالية، صعوبة استيعاب الشركات للتكنولوجيا.

• تعاني الجزائر من عقم في تفعيل السياسات المرتبطة بتسهيل الحصول على التمويل، القضاء على البيروقراطية والفساد، تخفيف الضغط الضريبي في ظل ضعف الإبداع والابتكار وتآكل البنية التحتية.

• على الرغم من تماثل المقومات الطبيعية والبشرية للجزائر والمغرب إلى حد ما، إلا أن المغرب تمكن من إرساء منظومة قوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بفضل استهدافه للمحاور الحساسة في التنمية، قوة هياكل الدعم ونجاعة الاستراتيجية المسطرة.

التوصيات والمقترحات:

• استخلاص مقومات نجاح التجارب الدولية في دعم وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وبناء علاقات تعاونية فعالة مع العالم الخارجي والدخول في الشراكات قصد الاحتكاك والاستفادة من المؤسسات الأجنبية الرائدة.

• وضع توجه أساسي وإطار مرجعي ينسق بين البرامج والمبادرات المتصلة بسياسة تعزيز تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحفاظ على التكامل الوثيق بين استراتيجيات التنمية على المستوى الجزئي والتوجه العام للسياسة الاقتصادية الكلية.

• استغلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعوامل الأساسية التي تساهم في تحسين تنافسياتها كاتساع الأسواق ووفرة العمالة.

• مراجعة الدراسات الحديثة والتأكد من سلامة توجهات المشاريع من الناحية المالية، الفنية، الإدارية.

• توفير الإحصائيات الدقيقة والشاملة وتفعيل خبرات الهيئات والوكالات الناشطة في مجال التنافسية.

• تنشيط دور المعاهد العلمية والمهنية المتخصصة في تلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

• الحرص على توفير بيئة مناسبة لاستراتيجية التدويل وزيادة الحوافز وتسطير أطر واستراتيجيات للتموقع في الأسواق المحلية والأجنبية، وكذا محاولة إيجاد النماذج النظرية الملائمة لخصوصيات السوق الجزائرية.